محليات

البطاقة الذكية!!

نبيل الملاح

أتحدث في هذا المقال عن واحدة من القضايا العامة التي تهم المواطنين، وذلك من خلال تجربة شخصية.
منذ أكثر من سنة حصلت على البطاقة الذكية لتعبئة المازوت للتدفئة، وقمت بالتسجيل عبر الهاتف لتعبئة مئتي لتر حسب ما هو مقرر، على أن يتم التسجيل على مئتي لتر أخرى بعد شهرين أي في منتصف فصل الشتاء.
وبعد شهرين قمت بالتسجيل عبر الهاتف، ورغم الاتصالات المتكررة مع الشركة لم يتم تزويدي بالكمية المعلن عنها، ولم أتمكن من الاتصال مع أي مسؤول في الشركة! واضطررت للسعي بتأمين كمية من البائعين الذين يقومون بتأمين أي كمية تطلبها بسعر ثلاثمئة ليرة سورية للتر والواحد، بينما سعره الرسمي مئة وخمس وثمانون ليرة سورية.
والسؤال: كيف يحصل هؤلاء الباعة على مادة المازوت؟ وبأي سعر؟ وهل يستطيع ذوو الدخل المحدود شراء المازوت بالسعر الحر أو سعر السوق السوداء؟ بالتأكيد لا يستطيع إلا الأغنياء وأصحاب الدخول العالية المشروعة وغير المشروعة.
إن مادة المازوت لا تقل أهمية للمواطن عن المواد الغذائية الأساسية، وإن التدفئة ضرورة لكل بيت لمواجهة البرد القارص في فصل الشتاء، وعلى الأخص للأطفال والمسنين والمرضى.
أقول ذلك وأنا مدرك لمعاناة الحكومة في تأمين احتياجات الوطن والمواطن في ظل الحصار الظالم المفروض على سورية، ولكن المشكلة في سوء الإدارة الذي يرافقه انتشار الفساد بشكل واسع ومتزايد، ما يزيد معاناة المواطنين وهمومهم وعدم قدرتهم على تأمين احتياجات معيشتهم الضرورية والأساسية.
مؤخراً سمعت عن التسجيل على المازوت بمئتي لتر، وقمت بالاتصال على الرقم ٩٨٨٤ ورد علي المجيب الآلي الذي طلب إدخال رقم البطاقة والرقم الوطني، وبعد أن قمت بإدخالهما أجابني: إن البيانات المدخلة «خاطئة» وكررت الإدخال والجواب نفسه: «البيانات المدخلة خاطئة» ما اضطرني لطلب المساعدة من الموظفة المختصة التي تأكدت من صحة البيانات وأجابتني: إن التسجيل فقط لأسر الشهداء والمصابين.. وعندما سألتها: وباقي المواطنين؟ قالت لي: سيتم إخباركم في حينه.
إنني ومع كل المحبة والتقدير لأسر الشهداء والمصابين وضرورة تكريمهم ومساعدتهم، أرى أن يتم ذلك بطرق محددة لا تخل بالتوازن المجتمعي واحتياجات المواطنين الأساسية التي على الدولة تأمينها لجميع المواطنين من دون معاناة وعلى الأخص لذوي الدخل المحدود والفقراء.
ولا بد من فرض رقابة صارمة على توزيع مادة المازوت لتصل إلى المواطنين من دون معاناة وبسعرها الرسمي، وملاحقة هؤلاء الباعة الذين يقومون ببيعها بأسعار مضاعفة والتلاعب بالكميات والعدادات.
أختم بالقول: على الحكومة العمل على تأمين احتياجات المواطنين بشكل عادل ومنظم من دون معاناة واستثناءات وفقاً لإمكاناتها المتاحة.
ولتكن البطاقة «ذكية» اسماً وفعلاً.

باحث ووزير سابق

لا تعليق لبرنامج الإعلام في التعليم المفتوح لهذا العام

أوتاني: الإعلان عن مفاضلة المفتوح هذا الشهر وعن قواعد التسجيل قريباً

العمر لـ«الوطن»: ٥٠٠ مقعد مقترح للإعلام والقرار لمجلس التعليم العالي

فادي بك الشريف

أوضحت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني لـ«الوطن» أنه يتم العمل حالياً من التعليم العالي لإصدار القواعد الخاصة بالتسجيل على مفاضلة التعليم المفتوح، مشيرة إلى أنه من المقرر أن تصدر هذا الشهر لإتاحة الفرصة للطلاب بالتقدم إلى البرامج السبعة للتعليم المفتوح بحسب معدل الشهادة الثانوية.
وبينت أوتاني أن التعليم العالي لم توافق على تعليق العمل ببرنامج الإعلام في التعليم المفتوح لمدة عام، مضيفة إنه تم الطلب من كلية الإعلام تحديد احتياجاتها من أعداد الطلاب الممكن استيعابهم وقبولهم للتسجيل في البرنامج لهذا العام، وبالتالي يفهم من هذا الطلب عدم الموافقة على تعليق البرنامج وإنما حصر جميع الأعداد بحسب وضع الكلية، ليصار إلى الإعلان قريبا عن المفاضلة.
كما كشفت أوتاني أن حاجة البرامج من الطلاب للتسجيل على المفاضلة يقدر بـ٧ آلاف طالب وطالبة للتسجيل في برامج المحاسبة وإدارة المشروعات ورياض الأطفال والترجمة والدراسات الدولية والدبلوماسية، والدراسات القانونية، والإعلام، علماً أن التعليم المفتوح بانتظار أية قواعد صادرة من التعليم العالي للإعداد للمفاضلة والإعلان عنها، مشيرة في سياقه إلى أن عدد الطلاب الذين تقدموا لمفاضلة التعليم المفتوح خلال العام الماضي تجاوز الـ٩ آلاف طالب وطالبة.
وأكدت أوتاني صدور قرار باستثناء ذوي الاحتياجات الخاصة من قرار التعليم العالي القاضي بوضع شرط مرور العامين للتقدم للمفاضلة بالنسبة للطلاب المستجدين الحاصلين على الشهادة الثانوية، ولم تصدر الوزارة أية موافقة على مقترح استثناء جميع الطلاب من هذا الشرط، مبينة أن قرار التعليم العالي منع أكثر من ٨ آلاف طالب وطالبة من التقدم إلى المفاضلة، موضحة أن عدم قبول الطلاب المستجدين أدى إلى قلة أعداد الطلاب وخفض للمعدلات.
وأشارت أوتاني إلى أنه تمت تسوية أوضاع طلاب التعليم المفتوح المنقطعين عن الدراسة منذ عام ٢٠١١ وحتى تاريخه.
من جانبه أكد عميد كلية الإعلام بجامعة دمشق محمد العمر لـ«الوطن» أن مجلس التعليم العالي وجه كتابا إلى جامعة دمشق بعدم الموافقة على تعليق برنامج الإعلام، موضحاً أن الكلية حددت ٥٠٠ مقعد مقترح لقبول الطلاب المسجلين على برنامج المفتوح لهذا العام، علماً أنه تم قبول ١٢٠٠ طالب العام الماضي.
كما أوضح العمر أنه تم رفع مقترح برفع معدل القبول في شهادة الثانوية للغة العربية إلى ٧٠ بالمئة، والإنكليزية إلى ٦٠ بالمئة، وذلك لاختيار نوعية جيدة أيضاً من الطلاب، معتبرا أن هذا الأمر يعود لمجلس التعليم العالي صاحب القرار النهائي حوله في تحديد القواعد الخاصة بالتسجيل على المفاضلة المرتقبة.

سعر المتر فيها وسطياً ٥٠ ألفاً وأجرة المنزل بين ١٠ إلى ١٥ ألفاً

رئيس بلدية زملكا: لا أفران ولا أكشاك لبيع الخبز في المدينة

عبد المنعم مسعود

بيّن رئيس بلدية زملكا بديع طيفور أن المدينة تعاني نقصا في مادة الخبز نتيجة إغلاق الفرن الخاص لأكثر من مرة نتيجة تجاوزاته من قبل التموين مبيناً أنه في الوقت الحالي لا يوجد في المدينة أي فرن لتخديم أبنائها الذين يضطرون لتأمين المادة من العاصمة كل بطريقته.
وأوضح طيفور أن التجارة الداخلية خصصت البلدة بخمسمئة ربطة من فرن عين منين إلا أن الأمر غير مجد لإشكالية الحصول على سيارة والحاجة إلى شخص يقوم بذلك، مطالباً التجارة الداخلية بافتتاح كشك في البلدة تقوم هي بتزويده بالمادة عبر سيارات السورية للتجارة.
وطالب رئيس البلدية في حديث خاص للوطن بتفعيل الطريق من ساحة العباسيين إلى جسر زملكا مبيناً أن تفعيل هذا الطريق يخدم أبناء زملكا وعربين وحرستا ويعيد الحركة التجارية والاقتصادية لهذه البلدات وغيرها في الغوطة مبيناً أن مسافة الطريق كاملا بطول ٢كلم والمسافة المطلوب تفعيلها واحد كيلومتر مؤكداً استعداد الأهالي والبلدية لتحمل أي أعباء ناتجة عن ذلك.
ولفت طيفور إلى أن عدد سكان البلدة وصل إلى ١٣ ألفاً من أصل ١٨٠ ألفاً كانوا يقطنونها قبل الأزمة، مبيناً أن ما يؤخر عودة السكان هو عدم توافر الإنترنت والكهرباء التي لا يتجاوز عدد مراكز تحويلها الثلاثة في حين أن عددها كان يتجاوز العشرين مركزاً في السابق موضحاً أن مراكز التحويل الموجودة لا تخدم سوى الأحياء المحيطة بها لافتاً إلى أن إيصال الانترنت إلى مقسم زملكا يحتاج لمد كبل من مقسم حرستا مطالباً بإحداث مركز لإصدار البطاقة الذكية في البلدة حتى يتمكن الأهالي من الحصول على أسطوانة الغاز ومازوت التدفئة.
وأشار طيفور إلى أن أضرار البلدة تتجاوز ٤٠ بالمئة مبيناً أن حركة البيع والشراء ضعيفة حالياً وأن أسعار المنازل فيها تتراوح بين ٥ إلى ١٥ مليونا وذلك وفقاً لمواصفات المنزل مبيناً أن وسطي المتر المربع يصل إلى ٥٠ ألفاً على حين أن إيجارات المنازل الفارغة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ ألف ليرة.
ووفقاً لطيفور فإن أنقاض المدينة ما زالت على حالها وأن ما تم ترحيله فقط ٥٠ ألف متر مكعب من قبل محافظة الريف و٣٠ ألف متر من قبل إحدى المنظمات الدولية وما تم ترحيله هو عملية إزالة للتراكمات الموجودة في الشوارع.
وطالب رئيس البلدية بلدية جرمانا بإعادة ضواغط القمامة الخاصة ببلدية زملكا وعددها ثلاثة وذلك بعد إصلاحها علما أنه تم تخصيص ٢٠ مليوناً من قبل لجنة إعادة الإعمار لبلدية جرمانا لذلك مبيناً أن البلدية لا تملك أي آليات لترحيل القمامة إلى المكب الرئيسي وما يتم هو ترحيلها إلى خارج المدينة.
وكشف رئيس البلدية أن عدد الآبار المخالفة في المدينة والتي كشفت عليها الشركة العامة للمياه يصل إلى ٩٠ بئراً مبيناً أنه تم استصلاح ٨ آبار لإرواء الأهالي إضافة لتركيب ٣٠ خزاناً في مختلف أحياء البلدة لافتاً إلى الحاجة لتفعيل وحدة المياه لتقوم بعملها.

مشفى الحفة «يستنفر» في حملة التوعية للكشف عن سرطان الثدي

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير الهيئة العامة لمشفى الحفة الوطني رامي عطيرة لـ«الوطن» أهمية إجراء السيدات الفحوصات الخاصة للكشف المبكر عن سرطان الثدي ضمن الحملة الوطنية خلال الشهر الجاري، مشيراً إلى إجراء ١٤ اختباراً خلال اليوم الأول ضمن الهيئة.
وبيّن عطيرة أن مشفى الحفة يعد إحدى المؤسسات الصحية المشاركة في حملة التوعية للكشف المبكر عن سرطان الثدي منذ نحو أربع سنوات، لافتاً إلى إجراء ٥ صور ايكو و٩ صور شعاعية لـ١٤ سيدة راجعن المشفى خلال اليوم الأول لانطلاق الحملة، مشيراً إلى إجراء ٥٥٠ صورة ماموغراف خلال الحملة في العام الماضي، مقابل ٤٠ صورة منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه.
وأشار مدير الهيئة إلى تجهيز عيادة نسائية وعيادة الجراحة العامة لإجراء الفحص السريري للمراجعات وفي حال وجود شكوك بأي أعراض يتم تحويل السيدة لإجراء صورة ايكو أو ماموغراف بحسب تقييم الحالة، ومن ثم يتم إجراء العمل الجراحي اللازم.
ولفت عطيرة إلى استنفار الكادر الطبي والفني المختص خلال شهر حملة التوعية، منوهاً بمتابعة إجراء الفحوصات المجانية خلال الشهر القادم لكل سيدة لم تتمكن من إجراء الفحوصات خلال الشهر الجاري حتى تشمل جميع المسجلات.
وشدد مدير مشفى الحفة على ضرورة نشر التوعية إعلامياً في مسألة الكشف المبكر عن سرطان الثدي، منوهاً بأنه خلال المراحل الأولى يتم شفاء المريضة بنسبة عالية جداً كما حصل مع عدد من السيدات اللاتي اكتشفن المرض مبكراً خلال الحملة الماضية واليوم بتن بحال أفضل بكثير مع تماثلهن للشفاء التدريجي.
من جهة ثانية، كشف عطيرة عن الخدمات التي قدمها المشفى خلال النصف الأول من العام الجاري ومنها ١٩,٩٥٩ خدمة طبية في العيادات الخارجية للمراجعين، مشيراً إلى مراجعة ٧٩٣٥ شخصاً لقسم الإسعاف، مقابل ١٢٧٩ مريضاً تم قبوله خلال المدة ذاتها.
وفي قسم التصوير الشعاعي، بيّن عطيرة أنه تم إجراء ١١,٠٥٧ صورة شعاعية، ٨,٥٩٩ صورة بسيطة، ١٤٤٢ صورة إيكو، ١٠١٦ صورة طبقي محوري، مشيراً إلى إجراء ٥٣,٧٧٩ فحصاً مخبرياً خلال المدة نفسها.
وأضاف مدير المشفى أنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، تم إجراء ٦١٩ عملية جراحية، و١٠٠٠ جلسة غسيل كلية صناعية، لافتاً إلى مراجعة ٢٧,٨٩٤ شخصاً للمشفى، وقبول ٢٠٢٤ مريضاً لتصل نسبة إشغال للأسرة ١٠٪ بمعدل مكوث ٢٪ في اليوم الواحد.

زيت الزيتون مكدس بحمص ومعاناة في تصريف الإنتاج

السقا لـ«الوطن»: أسعار تسويق بعض المحاصيل الزراعية لا تتناسب مع تكلفتها المرتفعة

فلاحون لا يسلمون العنب لمعمل زيدل لأن السعر غير عادل

حمص- نبال إبراهيم

كشف رئيس اتحاد الفلاحين بحمص يحيى السقا لـ«الوطن» عن وجود كميات كبيرة جداً من زيت الزيتون بمواصفات قياسية مكدسة في محافظة حمص وبسعر يتراوح بين ٢١ و٢٢ ألف ليرة سورية للتنكة الواحدة.
وأشار السقا إلى معاناة الفلاحين من عدم تصريف إنتاجهم من زيت الزيتون وعدم توافر سوق لمنتجاتهم، مبيناً أنهم تقدموا بعشرات المطالبات للاتحاد بضرورة العمل على تصريف منتجاتهم عن طريق التصدير إلى خارج القطر أو استجرارها إلى المحافظات الأخرى باعتبار أن الأوضاع المعيشية للفلاحين صعبة وتكلفة إنتاج زيت الزيتون مرتفعة للغاية، مشددين على أنه في حال لم يتم تصريف منتجاتهم فلن يستطيعوا خلال المواسم الزراعية القادمة الاهتمام ببساتينهم وأشجارهم ورعايتها وبالتالي سينخفض الإنتاج عاماً بعد عام.
وأشار إلى أنه تم الطلب من الاتحاد العام للفلاحين بمذكرة رسمية بضرورة التعميم على الاتحادات الفرعية الأخرى من أجل استجرار مادة الزيت من محافظة حمص، موضحاً أن إنتاج المحافظة من زيت الزيتون وصل إلى ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف تنكة زيت منها ٢٥٠ ألف تنكة قابلة للتصدير.
وبيّن السقا أن الفلاحين ومزارعي مادة العنب يعزفون عن تسليم منتجاتهم إلى معمل تصنيع العنب في زيدل لأن التسعيرة التي أقرتها اللجنة الاقتصادية بنحو ١٢٥ ليرة سورية للكيلو الغرام الواحد من العنب لا تتناسب مطلقا مع سعر تكلفة إنتاجه التي تعتبر مرتفعة جداً وخاصة مع قلة اليد العاملة وارتفاع أجورها وصعوبة الحصول على مادة المازوت الزراعي وارتفاع أسعار المبيدات الزراعية.
لافتا إلى أن أسعار القطاع الخاص مرتفعة ولا تناسب مزارعي العنب وتزيد على تكلفة الإنتاج بحيث يتراوح سعر الكيلو الغرام الواحد من العنب بين ١٨٠ و٢٠٠ ليرة سورية كحد أدنى ولاسيما أن الفلاح يبيع محصوله من أرض الكرم وبالتالي غير مسؤول عن عملية النقل، هذا كله دفع الفلاحين لإحجامهم عن توريد منتجاتهم إلى معمل تصنيع العنب وبيعها إلى القطاع الخاص، مع العلم أن اتحاد الفلاحين حريص كل الحرص على استمرار عمل المعمل وتمكن خلال هذا العام من إجراء عشرات العقود بين المعمل والجمعيات الفلاحية بكمية إجمالية تقدر بنحو ١٢٠٠ طن من مادة العنب على الرغم من أن أسعار العام الحالي أقل من العام السابق.
وأوضح السقا أن هذا الحال ينطبق على عدد آخر من المحاصيل الزراعية الأخرى بالمحافظة ومنها البطاطا والتفاح وغيرها، حيث التكلفة العالية بالإنتاج والأسعار في البيع منخفضة في معظم الأحيان ولا تتناسب مع سعر التكلفة، علاوة على أن الفلاحين يواجهون صعوبة في تأمين مستلزمات الإنتاج بشكل عام وخاصة مادة المازوت الزراعي لزوم عملهم.
ولفت إلى أن الكميات المتوقع إنتاجها خلال الموسم الحالي من العنب تصل إلى نحو ٨٩ ألف طن ومن التفاح إلى أكثر من ٦٠ ألف طن ومن البطاطا إلى ما يزيد على ٢٠ ألف طن.
وأشار إلى أنه تم في المحافظة تنفيذ الخطة الزراعية بشكل كامل خلال الموسم الزراعي الحالي لمحصولي القمح والشعير وقد حصلت حمص على المرتبة الأولى في تنفيذ الخطة، وخاصة بعد التسهيلات التي تم تقديمها للفلاحين من الأسرة الزراعية بالمحافظة ودفع ثمن الأقماح المسلمة للمزارعين خلال مدة لا تتعدى ٤٨ ساعة، وهذا ما حقق رضا وقبول الفلاحين على تسليم محاصيلهم من دون تردد.

استجابة لما نشرته «الوطن»

وزير النقل يوجه «المواصلات الطرقية» بصيانة طريق البوكمال

الوطن

استجابة لما طرحته «الوطن» يوم أمس حول واقع طريق البوكمال دمشق من حيث حاجته إلى صيانة الجسور والعبارات المطرية ووضع لوحات الدلالة اللازمة لإرشاد سالكي الطريق إلى وجهتهم الصحيحة، بهدف تحقيق الاستثمار الأمثل لهذا الطريق الذي سيشكل إحدى البوابات الهامة في مجال التنمية الاقتصادية، ونظراً لدوره الكبير في حركة النقل البري وعمليات الشحن وتبادل الوفود السياحية بين البلدين، ونظراً للتعطش الكبير للأشقاء العراقيين للوصول إلى شواطئ المتوسط.
وجه وزير النقل علي حمود المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية لمعالجة جميع القضايا التي تتعلق بعملها وخاصة صيانة الطريق والجسور والعبارات وأماكن مرور السيول، إضافة إلى لوحات الدلالة اللازمة على مسار الطريق.
ونأمل أن تحذو وزارتا الداخلية والصحة حذو وزارة النقل في معالجة ما يهمهما من الخدمات المطلوبة لتشجيع استخدام هذا الطريق تجاريا وسياحيا وخدميا.

قسم جراحة القلب في مشفى حماة الوطني في الخدمة الأسبوع القادم

محمد أحمد خبازي

أكد رئيس الهيئة العامة لمشفى حماة الوطني سليم خلوف لـ«الوطن» أن إحداث قسم لجراحة القلب والقسطرة القلبية في حماة، لتخديم مرضى المنطقة الوسطى، يعد إنجازاً مهماً على مستوى الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، التي يقدمها القطاع الصحي العام للمواطنين.
وأوضح أنه تم تجهيز القسم، بكل التجهيزات اللازمة للمرضى، وستقلع الأسبوع القادم فيه وحدة جراحة القلب المفتوح، التي ستجرى فيها أول عملية لمريض جرى تحضيره للعمل الجراحي.
وقال خلوف: لقد تمت الموافقة على إحداث هذا القسم بالعام ٢٠١٦ وجهزته وزارة الصحة على أكمل وجه، كما تم إرسال فريق فني إلى مشفى الباسل في دمشق للتدريب، وأنهى تدريبه بكفاءة عالية، وهناك أربعة أطباء متخصصون بالجراحة القلبية وأطباء التخدير والإنعاش، وجميعهم من ذوي العلم والمعرفة والخبرة المميزة.
وأشار خلوف إلى أن القسم سيخدم المرضى بالمنطقة الوسطى لعدم وجود مركز آخر مشابه له فيها، وبالحدود الدنيا من تعرفة وزارة الصحة، أي سيدفع المريض ثمن المستلزمات فقط، وهي زهيدة جداً قياساً بأسعار مثيلها في القطاع الخاص، موضحاً أنه ثمة عيادة مخصصة لجراحة القلب في مشفى حماة الوطني، تستقبل المراجعين كل يوم أحد، لدراسة وضع المريض، وإذا كان بحاجة لعمل جراحي يتم تحضيره وفق الأصول الطبية والعلمية المعتمدة.
ويرى مواطنون، أن إحداث هذا القسم بمشفى حماة الوطني، كان مطلباً شعبياً منذ سنوات طويلة، لتقديم الخدمات الطبية القلبية لمرضى القلب وخصوصاً الفقراء منهم.
ووضعه بالخدمة اليوم يوفر على المحتاجين لخدماته وعملياته الكثير من المبالغ الكبيرة ومشاق السفر لإجراء عمليات قلب خارج حماة، وهو خدمة جليلة تضاف إلى حزمة الخدمات التي تقدمها الدولة ممثلة بوزارة الصحة للمواطنين وخصوصاً في هذه الظروف الصعبة.